موسوعة الأحكام المدنية

وضوابط تسبيبها

وفقًا لأحدث أحكام محكمة النقض

إصدارات نادي القضاة

المستشار الدكتور

طه عبد العليم

نائب رئيس محكمة النقض

الطبعة الثانية

٢٠١٤

دار الأهرام

للنشر التوزيع والإصدارات القانونية

Scanné avec CamScanner

بناء الأحكام المدنية

وضوابط تسبيبها

المستشار الدكتور

طه أحمد محمد عبد العليم

نائب رئيس محكمة النقض

الطبعة الثانية

٢٠٢٤

الناشر

دار الأهرام للإصدارات القانونية

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

Scanné avec CamScanner

الطبعة : ٢٠٢٤

رقم الإيداع : ٢٦٧٣-٢٠٢٣

الترقيم الدولي : ٠-٨-٨٦٤٩٦-٩٧٧-٩٧٨

الناشر : دار الأهرام للإصدارات القانونية

٦٦ ش قنـــاة السويـــس - المنصورة

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

جميع الحقوق محفوظة للناشر

ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع

أو نقله على أي نحو أو بأية طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية

أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدمًا

Scanné avec CamScanner

الفهرس

الفقرة	البند	رقم الصفحة
	تقديم	٥
	الفصل الأول ماهية الأحكام وتقسيمها ومراحل إصدارها	٨
١-	تمهيد وتقسيم	٨
	المبحث الأول ماهية الأحكام وتقسيمها	١١
٢-	تمهيد وتقسيم	١١
	لمطلب الأول: ماهية الأحكام	١٢
٣-	تمهيد	١٢
٤-	تعريف الحكم	١٢
٥-	أركان الحكم	١٣
٦-	التمييز بين الحكم وبين غيره من الأوامر الولائية	١٤
٧-	أوجه التمييز بين الأحكام والعمل الولائي:	١٨
٨-	أهم الضوابط العامة لتكييف الأحكام واستخلاص القضاء منها.	١٩
	المطلب الثاني: تقسيمات الأحكام	٢٥
٩-	تمهيد:	٢٥
١٠-	تقسيم الأحكام من حيث قابلية الحكم للطعن	٢٥
١١-	تقسيم الأحكام من حيث مدى الفصل في النزاع:	٢٦
١٢-	تقسيم الأحكام من حيث أثر الحكم على الحق أو المركز القانوني	٣١

Scanné avec CamScanner

	المبحث الثاني مراحل إصدار الحكم	٣٥
١٣-	تمهيد وتقسيم	٣٥
	المطلب الأول: حجز الدعوى للحكم (قفل باب المرافعة)	٣٦
١٤-	تمهيد	٣٦
١٥-	متى يعد باب المرافعة مقفولاً؟	٣٧
١٦-	طبيعة قرار المحكمة بقفل باب المرافعة وحجيته:	٤٠
١٧-	الأثار التي تترتب على قفل باب المرافعة:	٤١
	المطلب الثاني: المداولة	٤٨
١٨-	تمهيد	٤٨
١٩-	تعريف المداولة:	٤٨
٢٠-	أهم الضوابط التي تحكم المداولة:	٤٩
٢١-	جزاء مخالفة قواعد المداولة:	٥٥
	المطلب الثالث: النطق بالحكم	٦١
٢٢-	تمهيد:	٦١
٢٣-	المقصود بالنطق بالحكم:	٦١
٢٤-	أهم الضوابط الواجب اتباعها عند النطق بالحكم:	٦٢
٢٥-	التأجيل لإصدار الحكم:	٦٦
٢٦-	مدى جواز تعجيل صدور الحكم؟	٦٨
	المطلب الرابع: إيداع مسودة الحكم والنسخة الأصلية للحكم	٧١
٢٧-	تمهيد	٧١
٢٨-	التعريف بمسودة الحكم وأهميتها	٧١
٢٩-	بيانات مسودة الحكم:	٧٢

Scanné avec CamScanner

٣٠-	إيداع مسودة الحكم:	٧٣
٣١-	تحرير النسخة الأصلية للحكم وبياناتها والتوقيع عليها:	٧٥
٣٢-	ميعاد إيداع نسخة الحكم الأصلية:	٨٢
٣٣-	جزاء النقص في بيانات الحكم:	٨٣
٣٤-	صور الأحكام:	٨٤
٣٥-	إعلان الحكم:	٨٥
	الفصل الثاني تسبيب الأحكام المدنية	٨٨
٣٦-	تمهيد وتقسيم	٨٨
	المبحث الأول ضوابط تسبيب الأحكام المدنية	٨٩
٣٧-	تمهيد وتقسيم	٨٩
	المطلب الأول: الضوابط العامة لتسبيب الأحكام المدنية	٩٠
٣٨-	تمهيد	٩٠
٣٩-	تعريف التسبيب:	٩٠
٤٠-	مصدر الالزام بتسبيب الأحكام:	٩٠
٤١-	الهدف من تسبيب الأحكام:	٩١
٤٢-	الأحكام التي يلزم تسبيبها وتلك التي لا يلزم تسبيبها:	٩٣
٤٣-	أحكام المحكمين الأجنبية:	١٠٤
٤٤-	الأعمال الولائية:	١٠٥
٤٥-	الأحكام والقرارات المتعلقة بسير الخصومة:	١٠٦
٤٦-	وقف الدعوى:	١٠٨

Scanné avec CamScanner

٤٧-	شطب الدعوى:	١١١
٤٨-	ترك الخصومة:	١١١
٤٩-	انقطاع سير الخصومة:	١١٣
٥٠-	سقوط الخصومة وانقضائها:	١١٣
٥١-	الحكم بالمصاريف:	١١٤
	المطلب الثاني: كيفية تسبيب الأحكام	١١٨
٥٢-	تمهيد وتقسيم:	١١٨
	الفرع الأول: أهم القواعد التي يخضع لها تسبيب الأحكام	١١٩
٥٣-	تمهيد	١١٩
٥٤-	يجب أن ترد الأسباب في ورقة الحكم:	١١٩
٥٥-	يجب أن يستند الحكم إلى أدلة الإثبات المقدمة من الخصوم في القضية، وألا يخالف الثابت بهذه الأدلة:	١٢٠
٥٦-	يجب أن تكون الأسباب كافية:	١٢٢
٥٧-	ألا تكون أسباب الحكم متناقضة فيما بينها وبين المنطوق:	١٣٠
	الفرع الثاني: حكم اغفال الطلبات وتصحيح الأحكام	١٣٢
٥٨-	تمهيد	١٣٢
٥٩-	التعريف بالطلبات في الدعوى:	١٣٣
٦٠-	جزاء اغفال الفصل في طلبات الخصوم أو بعضها:	١٣٧
٦١-	تصحيح الحكم:	١٤١
٦٢-	تفسير الحكم:	١٤١
	الفرع الثالث: كيفية تسبيب الحكم من الناحية العملية (نموذج للتسبيب الكافي)	١٤٤

Scanné avec CamScanner

٦٣-	تمهيد:	١٤٤
٦٤-	المرحلة الأولى: إعداد القضية للفصل فيها	١٤٤
٦٥-	المرحلة الثانية: كتابة الحكم	١٤٦
٦٦-	ملاحظات عامة على كتابة أسباب الحكم:	١٤٦
	المطلب الثالث: طرق تسبيب الأحكام	١٥٢
٦٧-	تمهيد:	١٥٢
٦٨-	التسبيب الصريح والضمني:	١٥٢
٦٩-	الأسباب العامة	١٥٤
٧٠-	التسبيب بالإحالة:	١٥٥
٧١-	الإحالة إلى أسباب حكم أخر:	١٥٥
٧٢-	الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي:	١٦٠
٧٣-	الحالة الأولى: إحالة المحكمة الاستئنافية لأسباب الحكم الابتدائي إذا قضت بتأييده.	١٦٠
٧٤-	الحالة الثانية: الإحالة في حالة تعديل محكمة الدرجة الثانية للحكم الابتدائي.	١٦٦
٧٥	الحالة الثالثة: مدى جواز الإحالة في حالة إلغاء محكمة الدرجة الثانية للحكم الابتدائي	١٦٧
٧٦-	الإحالة على تقرير الخبير:	١٧١
٧٧-	الإحالة على القرارات الصادرة من اللجان والهيئات القضائية ذات الاختصاص القضائي:	١٧٦
	المبحث الثاني عيوب التسبيب	١٧٨

Scanné avec CamScanner

٧٨-	تمهيد وتقسيم:	١٧٨
	المطلب الأول: ما لا يعيب تسبيب الحكم	١٨٠
٧٩-	تمهيد:	١٨٠
٨٠-	أوجه القصور التي لا تعيب تسبيب الحكم:	١٨٠
٨١-	أوجه القصور التي تعيب الحكم ولا تستوجب تقضه	١٨٥
	المطلب الثاني: مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله	١٩٠
٨٢-	تمهيد:	١٩٠
٨٣-	القواعد الأساسية التي يلتزم بها القاضي في التصدي لمسائل القانون واسباغ التكييف القانوني للدعاوى	١٩٠
٨٤-	المقصود بعيب مخالفة القانون او الخطأ في تطبيقه أو تفسيره	١٩٦
٨٥-	أهم الملاحظات بشأن عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تفسيره	١٩٧
٨٦-	أهم تطبيقات محكمة النقض بشأن عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله	٢٠١
	المطلب الثالث: خلو الحكم من الأسباب والقصور في التسبيب	٢١٧
٨٧-	تمهيد وتقسيم:	٢١٧
	الفرع الأول: خلو الحكم من الأسباب	٢١٨
٨٨-	تمهيد وتقسيم:	٢١٨
٨٩-	تعريف عيب خلو الحكم من الأسباب:	٢١٨
٩٠-	صور عيب خلو الحكم من الأسباب:	٢١٩

Scanné avec CamScanner

٩١-	أثر عيب خلو الحكم من الأسباب:	٢٢٢
٩٢-	أهم تطبيقات محكمة النقض بشأن عيب خلو الحكم من الأسباب:	٢٢٣
	الفرع الثاني: القصور في التسبيب	٢٢٨
٩٣-	تمهيد:	٢٢٨
٩٤-	تعريف القصور في التسبيب:	٢٢٨
٩٥-	الجزاء المترتب على القصور في التسبيب	٢٢٩
٩٦-	أهم أوجه القصور في التسبيب:	٢٢٩
٩٧-	التقسيم الذي قال به الفقيه الفرنسي ارنست فأي	٢٣٠
٩٨-	التقسيم الذي قال به المستشار وليد الجارحي	٢٣٢
٩٩-	الوجه الأول: السكوت عن البيان عند الحاجة إليه ويتمثل فيما يلي.	٢٣٢
١٠٠	أولاً: القصور في بيان موضوع الدعوى وطلبات الخصوم ودفوعهم ودفاعهم الجوهري	٢٣٣
١٠١	ثانياً: عدم بيان مصادر وقائع الدعوى والأدلة التي استند إليها الحكم، وفحواها، ومؤداها.	٢٣٥
١٠٢	أهم تطبيقات محكمة النقض بشأن هذا الوجه	٢٣٦
١٠٣	ثالثاً: عدم الاطلاع على القرائن المقدمة في الدعوى	٢٤٤
١٠٤	أهم تطبيقات قضاء محكمة النقض بشأن هذا الوجه	٢٤٦
١٠٥	رابعاً: عدم بيان العناصر الواقعية المطابقة لمفترض القاعدة القانونية	٢٥١
١٠٦	أهم تطبيقات قضاء محكمة النقض بشأن هذا الوجه	٢٥٢
١٠٧	خامساً: عدم بيان السند القانوني للحكم	٢٥٩

Scanné avec CamScanner

١٠٨	أهم تطبيقات قضاء محكمة النقض بشأن عدم بيان السند القانوني للحكم	٢٦٣
١٠٩	الوجه الثاني: عدم القيام بواجب البحث والتمحيص	٢٦٧
١١٠	صور عدم القيام بواجب البحث والتمحيص:	٢٦٧
١١١	الصورة الأولى: عدم استنفاد المحكمة كل سلطة لها في التحقيق وفي فحص الأدلة المقدمة في الدعوى	٢٦٧
١١٢	أهم تطبيقات قضاء محكمة النقض بشأن هذه الصورة	٢٧٨
١١٣	الصورة الثانية: عدم بحث المستندات الهامة ذات الأثر في الدعوى	٢٧٩
١١٤	أهم تطبيقات قضاء محكمة النقض بشأن هذه الصورة:	٢٨٠
	المطلب الرابع: الإخلال بحق الدفاع والخطأ في الاسناد	٢٩٠
١١٥	تمهيد وتقسيم:	٢٩٠
	الفرع الأول: الإخلال بحق الدفاع	٢٩١
١١٦	تمهيد	٢٩١
١١٧	التمييز بين الطلب والدفع ووجه الدفاع والحجة أو الدليل:	٢٩١
١١٨	أثر الاخلال بحق الدفاع:	٣١٠
١١٩	تطبيقات قضائية لما يعد إخلالاً بحق الدفاع:	٣١٤
	الفرع الثاني: الخطأ في الإسناد	٣٤٥
١٢٠	تمهيد:	٣٤٥
١٢١	التعريف بالخطأ في الإسناد:	٣٤٥
١٢٢	صور الخطأ في الإسناد:	٣٤٥
١٢٣	مالا يعتبر خطأ في الاسناد:	٣٤٧
١٢٤	أثر توافر عيب الخطأ في الإسناد:	٣٤٧

Scanné avec CamScanner

١٢٥	تطبيقات محكمة النقض بشأن الخطأ في الاسناد:	٣٤٨
	المطلب الخامس: التناقض	٣٦١
١٢٦	تمهيد:	٣٦١
١٢٧	تعريف التناقض:	٣٦١
١٢٨	شروط التناقض المفسد للحكم:	٣٦٣
١٢٩	التناقض بين الحكم القطعي وبين أسباب الحكم التمهيدي:	٣٦٥
١٣٠	التناقض بين أسباب الحكم الاستئنافي وبين أسباب الحكم الابتدائي	٣٦٥
١٣١	صور التناقض:	٣٦٥
١٣٢	تطبيقات محكمة النقض بشأن عيب التناقض:	٣٦٩
	المطلب السادس: الفساد في الاستدلال	٣٩٠
١٣٣	تمهيد:	٣٩٠
١٣٤	تعريف الفساد في الاستدلال	٣٩٠
١٣٥	مقتضيات سلامة الاستدلال	٣٩٠
١٣٦	تطبيقات محكمة النقض بشأن الفساد في الاستدلال	٣٩٣
	الفصل الثالث في آثار الأحكام	٤٠٩
١٣٧	تمهيد وتقسيم	٤٠٩
	المبحث الأول: تقرير الحقوق وانشائها	٤١٠
١٣٨	تمهيد:	٤١٠
١٣٩	المقصود بتقرير الحقوق وانشائها كأثر من آثار الحكم:	٤١٠
١٤٠	تطبيقات أحكام محكمة النقض بشأن تقرير الحقوق	٤١٢

Scanné avec CamScanner

	وإنشاءها:	
	المبحث الثاني حجية الأمر المقضي به	٤١٧
١٤١	تمهيد:	٤١٧
١٤٢	التعريف بحجية الأمر المقضي به:	٤١٧
١٤٣	الاعتبارات التي تقوم عليها فكرة حجية الشيء المحكوم فيه	٤١٨
١٤٤	مضمون فكرة حجية الشيء المحكوم فيه:	٤١٩
١٤٥	شروط حجية الأمر المقضي به والدفع بها:	٤٢٠
	- الشروط الواجب توافرها في الحكم محل الحجية:	٤٢٠
	- الشروط الواجب توافرها للدفع بحجية الأمر المقضي به:	٤٢٣
١٤٦	تحديد نطاق حجية الأمر المقضي به:	٤٢٦
١٤٧	حجية الأحكام من النظام العام:	٤٢٨
١٤٨	تطبيقات أحكام محكمة النقض بشأن حجية الأمر المقضي به:	٤٢٩
	المبحث الثالث دعوى عدم الاعتداد بالحكم	٤٤٣
١٤٩	تمهيد:	٤٤٣
١٥٠	تعريف دعوى عدم الاعتداد بالحكم وأطرافها:	٤٤٣
١٥١	تكييف دعوى عدم الاعتداد بالحكم والاختصاص بها	٤٤٤
١٥٢	صور دعوى عدم الاعتداد بالحكم:	٤٤٦
١٥٣	الحكم في دعوى عدم الاعتداد بالحكم:	٤٤٧
١٥٤	التمييز بين الحكم المنعدم والحكم الباطل	٤٤٧
١٥٥	أثر التمييز بين الحكم المنعدم والحكم الباطل	٤٥١

Scanné avec CamScanner

١٥٦	مبدأ نسبية أثار الأحكام	٤٥١
١٥٧	تطبيقات محكمة النقض بشأن دعوى عدم الاعتداد بالحكم:	٤٥٣
	المراجع	٤٥٩
	الفهرس	٤٦٢

Scanné avec CamScanner